ضمن رعاية البنك حفل تخرج دفعتين جديدتين من «المعهد الديبلوماسي».. تأكيداً لالتزامه بدعم الكفاءات الوطنية وتعزيز الشراكة بين القطاعين

حمد الساير: «وربة» ملتزم بدعم مؤسسات الدولة والاستثمار بالكوادر الوطنية

■ «وربة» شريك حقيقي في صناعة مستقبل الكويت ولا يكتفي بالدعم المالي بل يستثمر بالعقول والمواهب الوطنية

■ حريصون على دعم البرامج التعليمية والتدريبية التي تسهم بإعداد جيل قادر على قيادة الرؤية المشتركة لوطننا

في إطار التزامه المستمر بدعم المؤسسات الوطنية وإعداد الكوادر الديبلوماسية المتميزة، رعى بنك وربة حفل تخرج الدفعتين التدريبيتين العاشرة والحادية عشرة 2025/2024 في معهد سعود الناصر الصباح الديبلوماسي الكويتي، والذي أقيم تحت رعاية وبحضور سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء، بالإضافة إلى كوكبة من الشخصيات الرسمية والديبلوماسية والإعلامية.

مثل بنك وربة في هذا الحفل كل من رئيس مجلس الإدارة حمد الساير، ونائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة أنور الغيث، حيث قدم البنك هدية تذكارية لسمو رئيس مجلس الوزراء عبارة عن أول عملة سكت بدولة الكويت عام 1886، وذلك في عهد المغفور له بإذن الله الأمير الراحل الشيخ عبدالله بن صباح الصباح، تقديرا وعرفانا لرعايته الكريمة للحفل وحضوره ودعمه المستمر لإعداد الكوادر الوطنية المتخصصة.

وتأتي رعاية البنك للمعهد للمرة الثالثة تجسيدا لشراكته المتواصلة مع معهد سعود الناصر الصباح الديبلوماسي الكويتي، ودعما منه للجهود الديبلوماسية والوطنية في إعداد وتأهيل الكفاءات التي تمثل دولة الكويت في المحافل الإقليمية والدولية. وقد شملت الرعاية توفير الأنظمة اللوجستية للمعهد، وذلك في إطار التزام البنك بالمساهمة في إنجاح الفعاليات الوطنية التي تكرم الكفاءات الكويتية الشابة.

وبهذه المناسبة، أعرب رئيس مجلس إدارة بنك «وربة» حمد الساير، عن فخر البنك برعايته حفل تخرج الدفعتين الجديدتين من الديبلوماسيين الكويتيين الذين أصبحوا اليوم ديبلوماسيين يمثلون دولة الكويت في المحافل الدولية، حيث يجسدون الصورة المشرفة للوطن ويرفعون رايتها عاليا أينما كانوا.

وقال: هذه الرعاية تأتي امتدادا لشراكتنا مع معهد سعود الناصر الصباح الديبلوماسي الكويتي التي تعكس التزام بنك وربة بالمساهمة في دعم مؤسسات الدولة الوطنية، وتعزيز التعاون البناء بين القطاعين العام والخاص بما يخدم الاستثمار في الكوادر الوطنية ويعد كفاءات قادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

وشهد الحفل تخريج 20 ديبلوماسيا من الدفعتين، إذ أكملوا برنامجا تدريبيا مكثفا لمدة عام كامل في المعهد، ليصبحوا مؤهلين لتمثيل الكويت في المحافل الدولية والمهام الديبلوماسية المختلفة.

سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة بنك «وربة» حمد الساير ومساعد وزير الخارجية لشؤون معهد سعود الناصر الصباح الديبلوماسي السفير ناصر الصبيح خلال الاحتفال بتخرج دفعتين جديدتين من «المعهد الديبلوماسي»

شراكة إستراتيجية والتزام بالمسؤولية الوطنية

وإلى جانب رعايته تخرج الدفعات التدريبية من المعهد، يتعاون بنك «وربة» ومعهد سعود الناصر الصباح الديبلوماسي الكويتي ضمن مذكرة تفاهم تهدف إلى إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متقدمة، وتعنى بتأهيل الكوادر الوطنية في السلك الديبلوماسي، وتطوير آليات بناء القدرات في المؤسسات الحكومية والخاصة، وذلك في منظومة ترتكز على الجودة والتكامل والاستدامة.

وأضاف الساير: يتجاوز دور «وربة» إطار المؤسسة المالية ليتمثل في كونه شريكا حقيقيا في صناعة مستقبل الكويت، إذ لا يكتفي البنك بالدعم المالي فحسب، بل يستثمر في العقول والمواهب الوطنية إيمانا منه بأن الاستثمار الأعظم هو الاستثمار في الكفاءات البشرية المتمكنة بالعلم والخبرة والانتماء، والتي بدورها ستقود التحولات الحضارية، ليحرص «وربة» من هذا المنطلق على دعم البرامج التعليمية والتدريبية التي تسهم في إعداد جيل قادر على قيادة الرؤية المشتركة لوطننا.

كما تأتي هذه المبادرة في إطار رؤية البنك المتمثلة في شعار «لنملك الغد» والتي تسعى إلى المساهمة في بناء اقتصاد معرفي قائم على الكفاءات الوطنية المؤهلة، وتحقيق التنمية المستدامة.

وأضاف الساير: نحن في بنك «وربة» نؤمن بأن المستقبل يصنع اليوم من خلال الاستثمار الذكي في العقول الوطنية المبدعة. إن رؤيتنا «لنملك الغد» ليست مجرد شعار، بل خارطة طريق نحو كويت تقود المنطقة في الاقتصاد المعرفي والتميز الديبلوماسي. نحن نبني جسورا من الشراكة الحقيقية مع المؤسسات الوطنية الرائدة لنضع الكويت على خارطة التميز العالمي، ونعد جيلا من القادة الديبلوماسيين الذين سيحملون رسالة الكويت الحضارية إلى العالم. هذا هو التزامنا نحو وطن يستحق أن نملك له غدا مشرقا يليق بتاريخه العريق وطموحاته اللامحدودة.

وتجسد استثمارات بنك «وربة» في المبادرات التعليمية والعلمية والثقافية والدينية التزامه الراسخ ببناء مجتمع واع ومتمكن، إذ يضع البنك الإنسان في قلب مسيرته التنموية. ومن خلال دعمه المستمر لمبادرات تركز على التعليم النوعي، ونشر العلوم والمعرفة، وتعزيز القيم الدينية والثقافية، يسعى بنك وربة إلى الإسهام الفعال في بناء جيل قادر على قيادة المستقبل، متسلحا بالعلم والأخلاق والانتماء.

يذكر أن بنك «وربة» من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزا رياديا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، ما يجعله قريبا من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجددا على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

بالتزامن مع قرارات «التجارة» الخاصة بإجراء مسح شامل ومتكامل للقسائم الخاضعة لإشراف الهيئة

«الصناعة»: تنفيذ 1000 جولة تفتيشية.. ورصد 222 مخالفة على القسائم الصناعية

■ خليفة العجيل: ترسيخ الشفافية والانضباط في إدارة القسائم الصناعية ودعم المصانع والأنشطة الملتزمة

■ وجود سكن للعمالة داخل القسائم الصناعية ومخالفات بيئية وسلامة مهنية وحالات تأجير من الباطن

أعلنت الهيئة العامة للصناعة عن تنفيذها أكثر من 1000 جولة تفتيشية شملت القسائم الصناعية والخدمية والتجارية الواقعة ضمن نطاق إشرافها، موضحة أن هذه الجولات أسفرت عن رصد 222 مخالفة شملت استخدام القسائم لغير الغرض المخصص، ووجود سكن للعمالة داخل القسائم الصناعية، ومخالفات بيئية وسلامة مهنية، إلى جانب حالات تأجير من الباطن دون ترخيص قانوني.

وأوضحت «الهيئة» أن هذه الجولات التفتيشية تأتي بالتزامن مع قرارات وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خليفة العجيل، الصادرة في سبتمبر الماضي، بتشكيل لجان تفتيشية متخصصة برئاسة 3 من المستشارين تتولى إجراء مسح شامل ومتكامل للقسائم الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للصناعة، ورصد جميع المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها.

سحب وإغلاق بعض القسائم المخالفة

وبينت أنها قامت بالتعاون مع الجهات الحكومية المشاركة، بإصدار عدد من الإنذارات والإغلاقات، وإحالة عدد من القسائم المخالفة إلى النيابة العامة وأخرى إلى الهيئة العامة للبيئة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها، مؤكدة حرصها على تطبيق القانون بكل حزم وعدالة لضمان الاستخدام الأمثل للقسائم المخصصة للأنشطة الصناعية والخدمية والحرفية.

في هذا السياق، أكد وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أن «هذه الخطوة تأتي في إطار حرص الهيئة على ترسيخ الشفافية والانضباط في إدارة القسائم الصناعية، ودعم المصانع والأنشطة الملتزمة، وتهيئة بيئة تنافسية عادلة تعزز ثقة المستثمرين وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني».

واختتمت «الهيئة» بيانها بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة ستشهد استمرار أعمال التفتيش لتغطية جميع القسائم الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للصناعة، ورفع تقاريرها إلى اللجان المختصة، بما يعزز فعالية العمل الرقابي ويضمن تصحيح الأوضاع المخالفة وفق الإجراءات القانونية المقررة.

جانب من تفتيش الفرق التابعة لهيئة الصناعة على القسائم الصناعية

لامتلاكها أحد أفضل الكفاءات القانونية في الكويت

«كامكو إنفست» ضمن قائمة «Legal 500» لعام 2025

حلّت شركة كامكو إنفست، بأفضل الفرق القانونية الداخلية في الكويت، وذلك بالإصدار الأول لقائمة رواد المستشارين القانونيين بالكويت لعام 2025، الصادرة عن «Legal 500»، حيث يجسد هذا التكريم تميز «كامكو» بمجالات الشؤون القانونية والالتزام، والدور المحوري الذي تؤديه في دعم نمو أعمال الشركة وتعزيز إطار الحوكمة الخاص بها على المستويين الإقليمي والدولي.

وتمثل قائمة رواد المستشارين القانونيين في الكويت لعام 2025 محطة بارزة في مسيرة المجتمع القانوني في الكويت، إذ تعد المرة الأولى التي تصدر فيها مؤسسة «Legal 500» إصدارا مستقلا مخصصا لدولة الكويت، احتفاء بالمستشارين القانونيين العامين والفرق القانونية الداخلية الذين يعيدون تعريف دور القيادة القانونية في المؤسسات.

أنور فياض خلال تسلمه تكريم شركة كامكو إنفست لتواجدها ضمن قائمة «Legal 500»

وبحسب المؤسسة، فإن المكرمين يجسدون المرونة والرؤية الاستباقية والتأثير الذي يتمتع به المتخصصون القانونيون المعاصرون في صياغة الاستراتيجيات المؤسسية، ودفع عجلة الابتكار، والتعامل مع البيئات التنظيمية المعقدة.

وقد تسلم أنور محمود فياض، رئيس تنفيذي لإدارة الشؤون القانونية والالتزام، هذا التكريم تقديرا للإسهام البارز لفريقه في تمكين أهداف الشركة الاستراتيجية من خلال حوكمة قوية، والتزام متين باللوائح التنظيمية، وحلول قانونية عملية.

وبهذه المناسبة، قال فياض، الذي يمتلك أكثر من 25 عاما من الخبرة الإقليمية والدولية في الاستثمارات المصرفية، وإدارة الأصول والقانون التجاري: «يشرفنا أن نكون ضمن أبرز الفرق القانونية في الكويت في قائمة رواد المستشارين القانونيين. يعكس هذا التكريم التزام كامكو إنفست العميق بالنزاهة، والحوكمة، والابتكار، فوظيفتنا القانونية ليست مجرد وسيلة حماية، بل هي عنصر تمكيني استراتيجي، تعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة لضمان أن يكون النمو مبنيا على أساس قوي من التنظيم والأخلاقيات». وأضاف: «يوضح الدور المتطور للمستشارين القانونيين الداخليين في الكويت، كما ينعكس في هذه القائمة المتميزة، كيف أصبحت القيادة القانونية جزءا لا يتجزأ من نجاح الأعمال. في كامكو إنفست، نفخر بمساهمتنا في هذا التحول من خلال مواءمة جهودنا القانونية والامتثال مع رؤية الشركة طويلة الأمد ومع بيئة الاستثمار الديناميكية في المنطقة».

وتحت قيادة فياض، لعب فريق الشؤون القانونية والامتثال في كامكو دورا محوريا بعمليات الدمج والاستحواذ الكبرى، وهيكلة الصناديق الاستثمارية المعقدة، والصفقات العقارية واسعة النطاق في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأوروبا. كما أشرف الفريق على إصدارات دين إقليمية مهمة للمؤسسات المالية، مع ضمان الامتثال الكامل للوائح المتطورة والمعايير الدولية.

ويعزز هذا التكريم من قبل «Legal 500» مكانة كامكو إنفست كمؤسسة مالية موثوقة تلتزم بأعلى معايير الشفافية، والمساءلة، والحوكمة الأخلاقية، وهي ركائز أساسية تواصل تعزيز ثقة المستثمرين وقدرة الشركات على النمو في جميع أنحاء المنطقة.

المعدن النفيس زاد بنحو 60٪ منذ بداية هذا العام

الذهب يتجاوز 4200 دولار ويواصل التحليق ويسجل أعلى مستوى في تاريخه

وكالات: صعد الذهب أمس الأربعاء إلى مستوى قياسي جديد ليتخطى 4200 دولار للأونصة للمرة الأولى على الإطلاق، مدفوعا بتزايد التوقعات بشأن مزيد من خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. كما تلقت الأسعار دعما من تجدد المخاوف التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 1,40٪ إلى 4,200,11 دولار للأونصة بحلول الساعة 06:59 بتوقيت غرينتش، بعد أن سجل مستوى قياسيا عند 4186,68 دولارا في وقت سابق من الجلسة. وصعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر 1,3٪ إلى 4218 دولارا. وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمس الثلاثاء أن إدارته تعتزم إصدار قائمة يوم الجمعة «بالبرامج الديموقراطية» التي سيتم إغلاقها على خلفية إغلاق الحكومة الفيدرالية، وفقا لوكالة «رويترز».

وذكر مات سيمبسون، كبير المحللين لدى ستون غروب، أن «إغلاق الحكومة الأميركية والتعليقات الحذرة من جيروم باول قدمت أحدث الأسباب التي دفعت أسعار الذهب إلى الارتفاع».

وقال جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، إن سوق العمل في الولايات المتحدة لا تزال ضعيفة، لكن الاقتصاد «قد يكون على مسار أكثر ثباتا مما كان متوقعا». وأضاف أن قرارات أسعار الفائدة تتخذ على أساس «كل اجتماع على حدة» مع الأخذ في الاعتبار ضعف سوق العمل وبقاء التضخم فوق المستوى المستهدف.

ويتوقع المستثمرون خفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في الاجتماع القادم لمجلس الاحتياطي الفيدرالي هذا الشهر، مع توقع خفض مماثل في ديسمبر. وحقق الذهب، الذي ينظر إليه عادة على أنه ملاذ آمن، مكاسب بنسبة 60٪ منذ بداية العام وحتى الآن، مدفوعا بعدة عوامل، بما في ذلك حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي، والتوقعات بخفض أسعار الفائدة الأميركية، والشراء القوي من البنوك المركزية، والاتجاه إلى تقليص الاعتماد على الدولار، والتدفقات القوية لصناديق المؤشرات المتداولة في البورصة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، قفزت الفضة 2٪ إلى 52,48 دولارا بعد أن سجلت مستوى قياسيا مرتفعا عند 53,60 دولارا أمس، مقتفية أثر الذهب وبسبب تقلص المعروض في السوق الفورية. وارتفع البلاتين 1,3٪ إلى 1658,65 دولارا للأونصة، وصعد البلاديوم 0,9٪ إلى 1538,75 دولارا.